

التقى بمسؤولي السلطة المحلية في حضرموت .. رئيس الجمهورية:

اليمن بلد التسامح والاعتدال والمحبة وتنعينا يندب الطرف والعلو وأعمال العنف والإرهاب

معيار العمل الوطني الكفاءة والإخلاص والتفاني في أداء الواجب لما فيه مصلحة الوطن



على أجهزة الإعلام والثقافة والإرشاد والتوجيه نشر ثقافة الوحدة وغرس قيم الولاء الوطني لدى الشباب وتحسينهم من الاختراقات الفكرية الضالة والمنحرفة

المكلا/سيا:

التقى فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس في المكلا الإخوة قيادة السلطة المحلية وأعضاء مجلس النواب وعدداً من مسؤولي السلطة القضائية والمكاتب التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني وقيادة جامعة حضرموت والشخصيات الاجتماعية والغرفة التجارية والصناعية والقيادات العسكرية والأمنية بمحافظة حضرموت.

بلد التسامح والاعتدال والمحبة والشعب اليمني يندب الطرف والعلو وكل أعمال العنف والإرهاب مشيراً إلى أهمية تضافر جهود كل أبناء الوطن في مكافحة أفة الإرهاب التي تضر بالجميع وجدد فخامته التأكيد بأن الوطن يتسع لجميع أبنائه فهم جميعاً مسؤولون عن بنائه ونهضته وأن المعيار في العمل الوطني هو الكفاءة والإخلاص والتفاني في أداء الواجب لما فيه مصلحة الوطن. حضر اللقاء الاخ خالد ابراهيم الوزير ، وزير النقل وعبدالله حسين البشيرى ، أمين عام رئاسة الجمهورية وسالم الخنبشى ، محافظ حضرموت ويحيى عبدالله دويد ، رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني وعدد من المسؤولين.

بسرعة توفير التمويل المالي اللازم للمرحلة الأولى من مشروع ميناء بروم ، كما وجه فخامته الجهات المعنية بسرعة استكمال وتجهيز المستشفى العسكري بالقطن، وسرعة تجهيز المخططات العمرانية والتنموية بمحافظة حضرموت والتي يتم من خلالها تحديد المساحات والمواقع اللازمة لإقامة مختلف المشاريع الاستثمارية بالمحافظة. وأكد فخامة الاخ الرئيس على أهمية الدور الذي ينبغي ان تضطلع به أجهزة الإعلام والثقافة والإرشاد والتوجيه في نشر ثقافة الوحدة وغرس قيم الانتماء والولاء الوطني في نفوس الشباب وتحسينهم من كافة اشكال الاختراقات الفكرية الضالة والمنحرفة ، مؤكداً أن اليمن هو

أهمية انعقاد مؤتمر الصناعة الذي سوف تحتضنه حضرموت تحت شعار (صنع في اليمن) والذي يستهدف تنشيط الجانب الصناعي في اليمن والترويج له وقد تحدث فخامة الاخ الرئيس خلال اللقاء حيث عبر عن ارتياحه لكل ما سمع من آراء ومناقشات وما عبر عنه الأخوة الحاضرون من وجهات نظر واحتياجات ستكون موضع الاعتبار، منها بما تحقق في محافظة حضرموت من إنجازات ونهضة تنموية كبيرة وفي إطار ما يشهده اليمن من نهضة شاملة ، مشيراً إلى التوجه لإنجاز مشروع الميناء الجديد في منطقة بروم وفتح باب الاستثمار أمام المستثمرين لإنشاء ميناء الضبة والمنطقة الصناعية التابعة له. ووجه الاخ الرئيس الحكومة

فخامة الاخ الرئيس في معالجة القضايا التي تهم الوطن ومنها قرار إيقاف الحرب وإحلال السلام وإعادة الاعمار في محافظة صعدة وكذا إصدار العفو لكل من المحتجزين على ذمة أحداث الفتن والشغب والقوضى والإفراج عنهم ، مؤكداً أن ذلك النهج يجسد روح التسامح وسعة الصدر التي اتسم بها فخامة الاخ الرئيس وحرصه على أن تسود في الوطن روح الوثام والمحبة والإخاء بين الجميع. وأكد الحاضرون أن مستقبل الوطن واع بكل ما هو خير، وعلى الجميع خاصة القوى الحزبية وحشد جهودهم وطاقاتهم في ميادين البناء والعطاء بعيداً عن كل المكائيد أو المهاترات التي لاتخدم الوطن. كما أشاروا إلى

أن تدرك الأجيال الناشئة حقيقة ما كان يعيشه الوطن وأبأؤهم في الماضي وبين ما يعيشونه هم اليوم وفي ظل ما جرى من تحولات عظيمة في الوطن وعلى مختلف أصعدة البناء والإنجاز. وتطرق الحضور إلى الاستحقاق الديمقراطي الكبير المتمثل في الانتخابات النيابية القادمة ، وأهمية أن يشارك الجميع في نيل هذا الاستحقاق الذي يؤكد الحرص على إجرائه في مواعيد الدستورية والقانونية مدى الالتزام بالنهج الديمقراطي التعددي الذي انتهجه بلدنا كخيار حضاري لصنع التقدم في الوطن لا رجعة عنه وهو معبأ اعزاز كل أبناء الوطن. وأنشاد الحاضرون بالقرارات الصائبة والحكيمة التي اتخذها

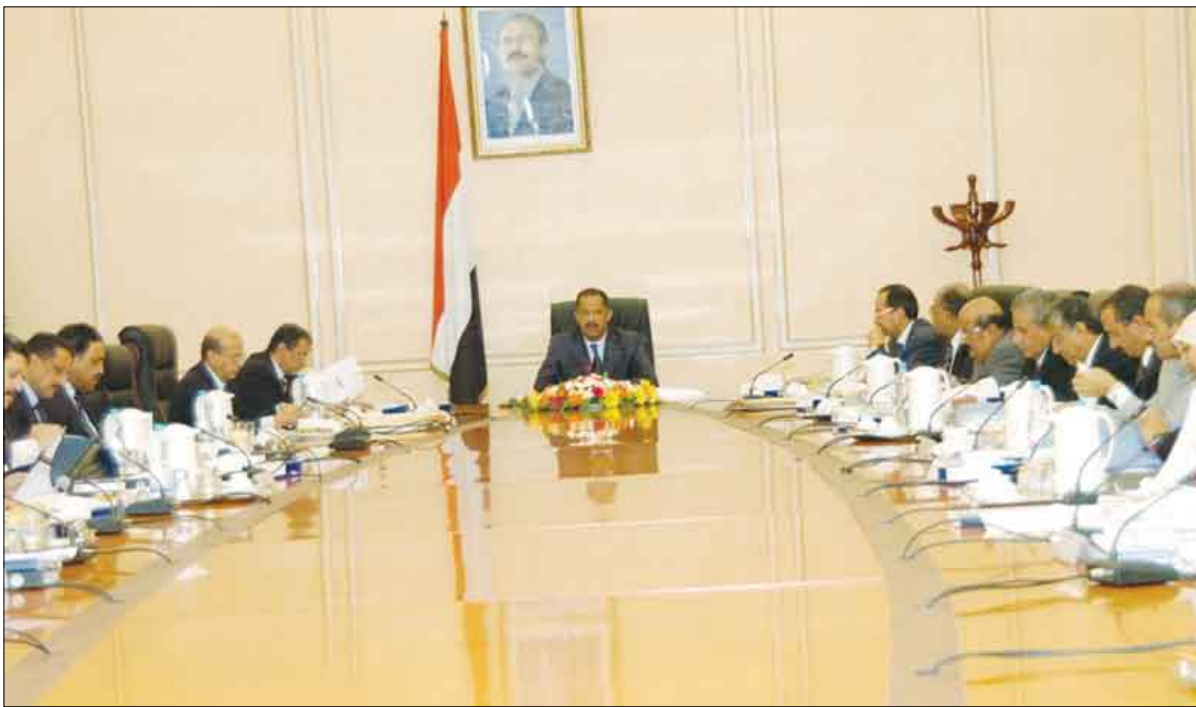
واكد المتحدثون أن أبناء حضرموت سيفقون صفوا واحداً إلى جانب القيادة وأجهزة الأمن في مواجهة كافة أعمال الإرهاب والتخريب والتصدى لكل من يحاولون الإضرار بالوطن وأمنه واستقراره وسكينته العامة ، موضحين أن الوحدة المباركة قد حققت لبلادنا نعمة الأمن والأمان والاستقرار والتي تسارعت في ظلها جهود البناء والتنمية وتحقق للوطن الكثير من المنجزات وفي شتى مناحي الحياة. كما أكدوا على أهمية أن تلعب الأجهزة الإعلامية والثقافية دورها في توعية المواطنين بحقائق الواقع وما كان يعانيه المواطن سواء قبل قيام الثورة المباركة أو قبل إنهاء عهد التنشيط وإعادة تحقيق وحدة الوطن وذلك من أجل

تطلعاتهم واحتياجاتهم سواء في مجال الطرق أو التعليم أو الصحة أو الكهرباء أو الاتصالات وغيرها مشيرين إلى أهمية مشروع ميناء بروم لاستيعاب الحركة التجارية والاقتصادية المتنامية التي تشهدها المحافظة . كما عبروا عن تطلعات أبناء المحافظة إلى إنجاز عدد من المشاريع ومنها مشروع المستشفى المركزي بمنطقة الوادي والذي وجه فخامة الاخ الرئيس بانجازه وكذا مستشفى الامومة والطفولة في المنطقة ، وابدوا تقديرهم لكل الخطوات التي تم إنجازها سواء على الصعيد السياسي أو الديمقراطي أو التنموي أو الاجتماعي والثقافي.

وجرى خلال اللقاء مناقشة العديد من القضايا والموضوعات التي تهم الوطن عامة ومحافظة حضرموت وتطلعات أبنائها واحتياجاتهم بصفة خاصة ، كما تناولت النقاشات موضوع الأراضي والاستثمارات والمشاريع الجديدة في المحافظة ومنها الميناءان اللذان يجري التخطيط لإنشائهما في منطقتي بروم والضبة بالإضافة إلى المشاريع الخدمية والإمناية التي تحتاجها بعض مناطق المحافظة وخاصة في الجانب الصحي والطرق والسود. وفي اللقاء تحدث عدد من الحاضرين حيث استعرضوا ما شهدته محافظة حضرموت من نهضة عمرانية وتنموية واستثمارية كبيرة وما تحقق لأبنائها من مشاريع تلي

خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء أمس الثلاثاء:

الموافقة على مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم أكاديمية الشرطة



إقرار مشروع القرار الجمهوري لإنشاء المعهد العالي للعلوم الصحية في ريمة

صنعاء/سيا:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور ، رئيس المجلس على مشروع القانون المقدم من وزير الداخلية بشأن إعادة تنظيم أكاديمية الشرطة ووجه الوزراء المعنيين بمتابعة استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصداره . ويتكون مشروع القانون من ثمانية أبواب تشمل التسمية والتعاريف والأهداف وإدارة الأكاديمية ومجلسها العلمي وهيئة التدريس فيها وكلية الشرطة وإدارتها ونظام القبول والدراسة فيها وامتحاناتها.

الصحة العامة والسكان بشأن إنشاء المعهد العالي للعلوم الصحية بمحافظة ريمة ، والذي تنص المادة الثانية منه على سريان احكام القرار الجمهوري رقم (324) لسنة 2003م بشأن تنظيم المعاهد العليا للعلوم الصحية على المعهد المنشأ . ووجه مجلس الوزراء باستكمال الاجراءات القانونية لإصدار مشروع القرار الذي يهدف الى تطوير واقع الخدمات الصحية في محافظة ريمة وتوفير الكوادر الطبية المؤهلة لمختلف المراكز والمستوصفات الصحية القائمة بالمحافظة او تلك التي سيتم إنشاؤها خلال الفترة القادمة واطلع المجلس على التقرير التحليلي المقدم من الامانة العامة للمجلس بشأن مستوى تنفيذ أعمال اللجان الوزارية المشكلة من قبل المجلس للفترة من ابريل 2007م وحتى سبتمبر 2008م والذي تضمن البيانات الكمية للتنفيذ ونتائج تحليلها وعدداً من التوصيات الهادفة الى تبسيط وتسهيل اجراءات تنفيذ مخرجات المجلس من الأوامر بما في ذلك تحديد المواعيد الزمنية لعملية التنفيذ بحسب نوعية المواضيع المهمة وأهميتها. وافر المجلس بهذا الشأن الآلية المقترحة من قبل الامانة العامة لتحقيق تلك الغاية مع التأكيد على جميع الوزراء مراجعة ما وردت من مهام في الأوامر الصادرة خلال الفترة المذكورة وابداء اي ملاحظات حول مضمونها وموافاة الامانة العامة بها خلال اسبوع من تاريخه. وناقش المجلس تقرير الاخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات عن حالات

كما يحدد المشروع مهام وتكوين كلية الدراسات العليا وإدارتها وشروط القبول فيها وكذا مهام وتكوين كلية التدريب وإدارتها ونظام الدراسة والامتحانات فيها الى جانب مهام مركز البحوث والدراسات الأمنية وآلية ادارته والاحكام العامة والختامية . ونصت المادة الثانية من المشروع على ان أكاديمية الشرطة مؤسسة علمية تتبع وزارة الداخلية وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون مقرها في العاصمة صنعاء ولها ميزانية سنوية ضمن ميزانية وزارة الداخلية. ويهدف مشروع التعديل الى تلافى اوجه القصور التي برزت عند تطبيق القانون الحالي للأكاديمية الى جانب مواكبة المتغيرات الناشئة في علوم الشرطة، وتهدف الأكاديمية عموماً الى اعداد ضباط الشرطة وتأهيلهم علمياً وعملياً على مستوى عال من التخصص وتطوير وتنمية قدراتهم وكذلك القيام بالدراسات العليا التخصصية واعداد البحوث العلمية النظرية والتطبيقية في علوم الشرطة وكل ما يتصل بها اضافة الى تبادل الخبرات مع المؤسسات العلمية المماثلة. وتضمن التعديل خفض سن القبول في كلية الشرطة الى 20 سنة بدلا عن 23 سنة الى جانب اعادة تشكيل مجلس الكلية برئاسة مدير الكلية. كما وافق المجلس على مشروع القرار الجمهوري المقدم من وزير

مناقشة تقرير الخدمة المدنية عن مشروع الانضباط الوظيفي عقب إجازة عيد الأضطر

تلك الجهات وشدد على تطبيق القواعد والاحكام المحدودة في تشريعات الخدمة المدنية النافذة على حالات الغياب في الأيام الثلاثة الأولى والتالية لعطلة العيد بما في ذلك خصم أقساط الغياب وتوريدها لحساب الحكومة العام. وأكد المجلس على جميع الوزراء والمحافظين اتخاذ الاجراءات الانضباطية الكفيلة بتحقيق الانضباط الوظيفي في وحداتهم بما في ذلك توجيه إندارات كتابية للقيادات الادارية الغائبة في الوزارات والوحدات التابعة لها علاوة على خصم أقساط الغياب. وافر المجلس توجيه تنبيه الى وحدات الخدمة العامة التي تتراوح نسبة حضور موظفيها ما بين 70 - 80 بالمائة وإنذار لوحدات التي تقل نسبة الحضور فيها عن 69 بالمائة ، وكلف وزارة الخدمة المدنية ، برفع تقرير متكامل حول مستوى تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها ازاء حالات الغياب الى المجلس في اجتماعه القادم .

الحضور والغياب في وحدات السلطة المركزية والمحلية في الأيام الثلاثة الأولى من الاسبوع الحالي وذلك عقب إجازة عيد الفطر المبارك وتحديد الأيام 4 و 5 و 6 أكتوبر الجاري ، حيث اوضح التقرير نسب الحضور والغياب على المستويين المركزي والمحلي ، فعلى المستوى المركزي تصدرت وزارات النفط والمعادن ، التخطيط والتعاون الدولي ، التربية والتعليم ، الخارجية والعدل ، المراكز الخمسة الأولى من عملية الحضور على التوالي وعلى مستوى الوحدات جاءت مصلحة الجمارك في المرتبة الأولى تليها المؤسسة الاقتصادية العسكرية ثم مكتب رئاسة الجمهورية فالخطوط الجوية اليمنية والمؤسسة العامة للاتصالات في المرتبة الخامسة ، وعلى المستوى المحلي تصدرت محافظات: حضرموت المكلا وتنعز واب وابين والمحويت المراكز الخمسة الأولى على التوالي . وقد عبر مجلس الوزراء عن تقديره للانضباط العالي في